



برنامج حزب الشهامة الاردني

يعمل حزب الشهامة الاردني في إطار النظام الملكي كما نص عليه دستور المملكة الاردنية الهاشمية ووفق الثوابت الوطنية لتحقيق الأهداف التالية :

- تعزيز مبدأ الوحدة الوطنية نهجا وسلوكا في جميع مناحي حياة الاردنيين.
- الاردنيون متساوون في الحقوق والواجبات منضوين بكافة شرائحهم تحت الراية الهاشمية.
- ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتطبيقه والعمل على توعية ابناء الوطن توعوية سياسية تضمن السير ببرامج الاصلاح الشامل بخطى ثابتة ومدروسة.
- الحفاظ على امن واستقرار الاردن واجب مقدس.
- نبذ التعصب والتطرف بكافة اشكاله (الجغرافي، القبلي، العرقي، الديني، الفكري، وايّة اشكال اخرى)
- اصلاح التعليم والتعليم العالي بما يكفل تطور وتقدم الاردن بكافة المجالات.
- الالتزام بحرية التعبير عن الرأي في حدود الشرعية دون المساس او التعدي على حريات وحقوق واعراض الاخرين.
- محاربة الفساد بكافة اشكاله وبالطرق القانونية.
- الاردنيون شركاء في بناء الوطن الواحد ولا بد من تفعيل النصوص الدستورية التي تضمن تحقيق المساواة بينهم دون اقصاء ولا تهميش لأي شريحة منهم
- العمل على دعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يحسن من وضع ابنائنا العاملين فيها ويضمن لهم العيش الكريم
- العمل على الغاء الامتيازات التقاعدية والرواتب الضخمة .
- جعل العمل البرلماني خدمة للشعب الاردني لا انتفاعا على مصلحة الشعب
- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب واختيار الكفاءات والخبرات بعيدا عن المحسوبيات والواسطات ويجاد رقابة شعبية وبرلمانية واسعة للتأكيد على احترام القانون ومتابعه الممارسات التي يؤديها المكلفين بالخدمة العامة
- رسم سياسته اقتصاديه واجتماعيه تحقق طموحات ومتطلبات الفقراء وتطبيق القانون ليتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرآه والعمل

- على انضاج حق المرأة والرجل في ايجاد فرص العمل والحصول على اجور وامتيازات وضمان حقوقهم العمالية
- العمل على وضع قوانين تعالج المسائل الاقتصادية والتربوية والصحية وما تتطلب هذه الجوانب من مستلزمات
 - تشجيع عودة العقول والكفاءات العلمية المهجرة والمهاجرة من بلاد المهجر الى الوطن فهو ملك الجميع وللاستفادة من خبراتهم المتراكمة لمواكبة عجلة تطور البلد فيما يخص مجالات الاقتصاد والصحة والهندسة والسياحة والتعليم
 - ايجاد مساحه واسعه من الحرية في التفكير والراي وتشجيع البحث العلمي وكذلك دعم الاعلام والاهتمام ببناء المكتبات والمراكز الثقافية
 - الايمان بدور الشباب في قيادة الموارد الوطنية وبناء الاردن واول الخطوات ينبغي الاخذ بها ايجاد سبل وطرق جديده تستوعب الخريجين الجدد تؤهلهم وتحميهم من منزلقات الجريمة وايجاد فرص عمل متعددة لهم والقضاء على البطالة
 - العمل على تطوير العلاقات العربية والعالمية في كافة المحافل وتشجيع الاردن على الانضمام لكافة الاتفاقيات الدولية التي من شأنها تعزيز احترام حقوق الانسان وضمان احترام حرية كل فرد في المجتمع تضامنا مع الدول والمنظمات الدولية التي تعمل من اجل ترسيخ دولة المواطنة وحقوق الانسان وللحاق بسرب الدول المتقدمة
 - دعم تشريع مشاريع القوانين التي تساهم في بناء الدولة والنهوض بمستوى الفرد الصحي والمعيشي والتربوي والاقتصادي وصولا للرفاهية والحياه الكريمه والرعاية الاجتماعية
 - دعم دور المرأة وتحقيق دوله مؤسسات وقانون يتساوى بها الجميع في الحقوق والواجبات ومشاركة المرأة في مواقع صنع القرار اعتمادا على الكفاءة العلمية لا على الجنس
 - العمل على القضاء على الفساد والمفسدين في اي مكان وذلك من خلال بناء قضاء مستقل وتفعيل قوانين من اين لك هذا بما يمكن من محاسبة الفاسدين واستعادة حق الوطن منهم
 - تشجيع الاستثمار وتشجيع الشركات العالمية العملاقة وكذلك تشجيع الاستثمار الصحي وبناء المستشفيات المتطورة والمركز الصحية
 - التأكيد على حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ومحاولة دمجهم بالمجتمع وتوفير مقاعد دراسية ونظام خدمة اجتماعية وتسهيلات في وسائل النقل والحياة اليومية وايجاد فرص عمل لهم

- تسريع العمل بكل ما يعزز مشروع الحكومة الالكترونية للقضاء على الرشوة وتخفيف الاعباء على المواطنين
- دعم المؤسسات الثقافية والتراثية ومنظمات المجتمع المدني لمساندة الحكومة والدولة في بناء اجيال معززة بالمفاهيم الديمقراطية وحب واحترام الوطن
- تشجيع الزراعة والانتاج المحلي بتوفير القروض وتسهيلات العمل للاعتماد على المنتج المحلي وتشغيل العاطلين على العمل
- العمل على اعادة التجنيد الالزامي ليكون رجال الاردن صفاً واحداً لدفاع عن الوطن، للتأهيل وتخريج رجال قادرين على حماية البلد من اي خطر
- العمل على استحداث قانون جديد للعمل الاجتماعي التطوعي اسوة بقانون التجنيد الالزامي يفرض على كل مواطن قادر صحياً منح الوطن ساعة من وقته مجاناً في اماكن العمل العام او في المراكز العامة لتعزيز مفهوم الشراكة وحب الوطن وتعزيز مفهوم التطوع
- الاهتمام بتطوير القطاع الرياضي ودعم البنى التحتية للنشاط الرياضي .
- تعديل قانون الانتخابات
- تعديل قانون الضمان الاجتماعي التقاعد المبكر والراتب التقاعدي على ان يكون ادناه ما ينطبق على قانون العمال والعمال في الحد الادنى للرواتب
- تفعيل القوانين التي من شأنها خدمة ذوي الاعاقة على مستوى المملكة
- تفعيل المكرمة الملكية لطلاب ابناء القطاع العام والبنقات
- العدالة الاجتماعية تبقى ثابتة أساسية للمشروع الوطني الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيقه الحزب والتنمية البشرية التي يعمل على ترقيتها وذلك من أجل الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعبنا وتوفير شروط تماسكه وديمومته. فبفضل سياسة التنمية البشرية بمقاييسها العلمية والعالمية وكركية أساسية لكل تطور اقتصادي حقيقي، يمكن للمجتمع أن يضمن جودة موارده البشرية وتلبية حاجات الشرائح الاجتماعية المحرومة. وستتجلى بذلك سياسة حزب الشهامة الاردني هذه على وجه الخصوص، في التربية وفي الصحة وفي تحسين ظروف المعيشة والعمل، ومكافحة البطالة، والحماية الاجتماعية والتضامن الوطني. كما يجب أن تتبلور سياستنا الخاصة بالتنمية البشرية في السياسة الاجتماعية للدولة التي ستسهر على الابتعاد عن ذهنية الاتكال والسعي من أجل ضمان توزيع أفضل لحصة من الدخل ، من خلال عملها في ميادين التربية، والصحة، والثقافة، والسكن الاجتماعي على وجه الخصوص.

- العمل على إنجاز دراسة متخصصة لتحديد الفروع الصناعية التي يجب أن تحظى بالعناية الخاصة حتى نتفادى تكرار الغموض الذي تعرفه أهم صناعتنا حالياً.
- العمل على إدراج قطاع السياحة في الدوائر الاقتصادية للبلاد واعتبارها صناعة تنتج الثروات وتدر الموارد المالية الخارجية وتفتح مناصب شغل عديدة وتهكيل البيئـة وتخلق رواجاً تجارياً هاماً.

حزب الشـامة الأردني